موارد فلسطين.... الثروة الأسيرة

أ.م.د. نسرين علي السلامة

دكتوراه في التخطيط الإقليمي

تتعدد موارد فلسطين وتتنوع بين موارد طبيعية وأخرى بشرية، ولهذه الموارد دور كبير في تعزيز ونجاح الأنشطة الاقتصادية المختلفة من زراعية وصناعية وتجارية وسياحية وخدمية.

وكان هذا الغنى الواضح في الموارد لاسيما الطبيعية سبباً رئيساً في زيادة الأطماع الاستعمارية التي حرمت الشعب الفلسطيني من التمتع بها واستثمارها، بل إنها كانت منذ بداية الاحتلال البريطاني إلى يومنا هذا محركاً أساسياً للصراع بسبب عدم شرعية استغلال هذه الثروات من قبل قوى الاحتلال، مقابل حرمان مالكيها الشرعيين وهم الشعب الفلسطيني من استثمارها وتنميتها لصالحهم.

ونظرا لتعدد هذه الموارد سنفرد هذه الورقة لثروتي النفط والغاز في فلسطين، حيث برز الصراع واضحاً بعد الاكتشافات الأخيرة المهمة لحقول النفط والغاز في المياه الإقليمية الفلسطينية.

تعدّ وكالة المسح الجيولوجي الأمريكية (Survey Geological S.U) من أهم المراجع العالمية في تقدير تواجد أمكنة واحتياطيات الطاقة الأحفورية في أنحاء العالم وقد قدرت مساحة حوض شرق المتوسط للنفط والغازبـ (83 ألف كم2) ممتدة في البحر المتوسط وعلى اليابسة إلى الشرق منه، وامتدت الحدود الطبيعية – التكتونية لهذا الحوض كما يلي: من الشمال صدع طرطوس،ومن الشمال الغربي جبالا مغمورة بمياه البحر، ومن الشرق حفرة الانهدام الآسيوية الإفريقية، وتشكل أراضي شبه جزيرة سيناء البنيوية حدود الحوض الجنوبية.

تراوحت تقديرات الوكالة لاحتياطي النفط في هذا الحوض بين 483 مليون - 8.3 مليار برميل، وقدرت احتياطي الحوض من الغاز بين 1.55 تريليون قدم – 3.227 تريليون قدم.

تتركز آبار النفط والغاز المرافق له في منطقتين رئيستين هما الساحل الجنوبي لفلسطين المحتلة مقابل عسقلان وأسدود، وبالتحديد في منطقة قرية البرير حيث اكتشف النفط في الأربعينيات من القرن الماضي على بعد كيلومتر شمال القرية من قبل شركة بترول العراق، أما المنطقة الثانية فتقع في عراد جنوب شرق البحر الميت.

أما حقول الغاز في فلسطين المحتلة فكانت:

حقل نوح،وحقل ماري، وحقل تمر،وحقل ليفياثان، وحقل داليت، وحقلا سارة وميرا، وحقل تانين، وحقل دولفن، وحقل مارين.

وتتمثل مجمل النشاطات والاتفاقيات في مجال التنقيب والاستثمار في النفط والغاز الفلسطيني بما يلي:

1. تم منح حقوق رخصة التنقيب والاستثمار بموجب اتفاقية تم توقيعها في العام 1999 والمصادق عليها من قبل الحكومة الفلسطينية خلال عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات، بين حكومة السلطة الوطنية الفلسطينية وائتلاف بقيادة شركة British Gas في 2000/1/15م، وفي العام 2002 قامت الحكومة الفلسطينية بالحصول على موافقة الشركاء بتعديل الاتفاقية بعد الاتفاق مع الأطراف لتتملك الدولة حصة بنسبة 10%من حصة شركة اتحاد المقاولين وذلك عند اعتماد خطة التطوير وبرنامج الاستثمار في المشروع، حيث تم تحويل هذه الحصة لاحقاً إلى صندوق الاستثمار الفلسطيني فور تأسيسه بصفته الصندوق الاستثماري السيادي لدولة فلسطين، وبناءً على الاكتشافات الأولية (من قبل شركة BG البريطانية التي كانت تعمل في المنطقة) واتفاقية الرخصة التي منحتها الحكومة الفلسطينية لاحقاً لهذا الاكتشاف، قامت الشركة بأوائل العام 2000م بإجراء مسح زلزالي ((Seismic Survey وحفر بئرين استكشافيين للكشف عن أماكن تواجد موارد الغاز الطبيعي مما أدى لاكتشاف حقل غزة مارين .
2. أبرمت شركة الكهرباء الفلسطينية والشركة المصرية العامة للبترول اتفاقيةً في الآونة الأخيرة لاستيراد الغاز المصري عبر معبر رفح الحدودي، وكان هدف الاتفاقية أن تعالج نقص مزمن في الوقود وانقطاع التيار الكهربائي لفترات تصل إلى 18 ساعة يومياً في قطاع غزة، وهو ما تسبب في وقوع وفيات في المشافي، وخسائر في القطاع الزراعي، ويمكن أن يعود الغاز بالنفع أيضًا على الفلسطينيين في الضفة الغربية التي تستورد الطاقة الكهربائية من الكيان الصهيوني الغاصب بأسعار مرتفعة.
3. بادر ائتلاف الشركات صاحبة رخصة تطوير حقل الغاز الفلسطيني قبالة سواحل المحافظات الجنوبية (غزة مارين) والمكون من صندوق الاستثمار الفلسطيني وشركة اتحاد المقاولين للنفط والغاز (CCCOG) بقرار من الحكومة الفلسطينية بالموافقة على

اتفاق الإطار الذي تم توقيعه بداية شهر تشرين الأول 2022م لدخول تجمع مصري بقيادة الشركة المصرية القابضة للغازات (إيجاس) كشريك في ائتلاف التطوير.

وتعد هذه الاتفاقيات هي الاتفاقيات الشرعية التي سعى من خلالها الشعب الفلسطيني لاستثمار ثرواته من النفط والغاز ولكن هناك الكثير من التعدي على ثروات الشعب الفلسطيني من قبل حكومة الكيان الصهيوني الغاصب.

تمتلك فلسطين في مياهها الإقليمية ثروة نفطية حقيقية حيث تضم مياه غزة الإقليمية حقلان رئيسيان للغاز هما حقل غزة البحري (Gaza Marine) وهو الحقل الرئيسي ويقع على عمق 603 أمتار تحت سطح البحر و36 كيلومترا غرب مدينة غزة، والحقل الحدودي Border Field وهو أصغر سعةً ويمتد عبر الحدود الدولية الفاصلة بين المياه الإقليمية لقطاع غزة والمياه الإقليمية التي يضع الكيان الصهيوني الغاصب يده عليها، وتقدِّر شركة الغاز البريطانية حجم الاحتياطيات في الحقلين بتريليون قدم مكعب، في حين تقدرها شركة اتحاد المقاولين بـ 1.4 تريليون قدم مكعب، وليست حقول غزة البحرية المورد الوحيد الذي لم يتمكن الفلسطينيون من التنقيب فيه فهناك حقول في الضفة الغربية لا يمكن للفلسطينيين استثمارها بسبب القيود التي يفرضها الكيان الصهيوني الغاصب.

وبحسب قانون البحار فإن للفلسطينيين الحق باستثمار خمسة أضعاف المساحة التي بحوزتهم الآن في المياه الإقليمية، حيث أن لهم الحق باستثمار6600كم2 من المساحة البحرية قبالة شواطئهم، وهذا يعني أن الكيان الصهيوني الغاصب قد سرق حق الفلسطينيين من نفط حوض ليفانتاين وماري بي، لذلك سعت السلطة الفلسطينية لاكتساب صفة دولة غير عضو لتطالب بالانضمام للمعاهدات الدولية فيما يخص قانون البحار والاتفاقيات الدولية (كاتفاقية جنيف) بهذا الشأن، مع العلم أنه يمكنها المطالبة بحقوق الفلسطينيين ما دام أنها تحظى باعتراف أكثر من 150 دولة عضو في الأمم المتحدة حيث ينص القانون الدولي على أحقية كل دولة لها خط ساحلي في امتلاك منطقة اقتصادية خالصة تمتد حتى 200 ميل بحري انطلاقًا من خط الأساس، بحيث تتمتع الدولة الساحلية بحقوق حصرية في استخدام الموارد الطبيعية المتواجدة في منطقتها الاقتصادية الخالصة.

ولكن اللعبة القذرة التي لعبها ويلعبها الكيان الصهيوني الغاصب في هذا المجال تمثلت بأنه لا يوجد نزاع على السيادة أو على ملكية النفط والغاز للفلسطينيين واعترف بذلك الكيان الصهيوني الغاصب بموجب اتفاق غزة – أريحا بحق الشعب الفلسطيني بالسيادة الاقتصادية على رقعة تمتد 20 ميلًا (32 كيلومترًا) داخل البحر، وعلى أي موارد كامنة فيها كالنفط والغاز، ولكن عندما أُبرِم العقد سنة 1999م مع الشركات المستثمرة كان من المتوقع أن يكون الكيان الصهيوني الغاصب من المشترين الرئيسيين لغاز غزة – وهو ما ظنّه الكثيرون شرطًاً (إسرائيليًا) مُسبقًا للسماح بتطوير استثمار النفط والغاز وللمضي قدماً في المشروع وأن الغاز القادم من غزة سرعان ما سيُدير محطات الطاقة (الإسرائيلية) وعجلة الصناعة الفلسطينية أيضًا، وهنا ظهرت مجدداً صورة من صور الممارسات (الإسرائيلية) ضد الشعب الفلسطيني، فقد صرحت وزارة التنمية الدولية البريطانية بأن شركة الغاز البريطانية حفرت بئرين سنة 2000 أثبتا وجود حقل

للغاز الطبيعي، وبدأت الشركة تبحث في الخيارات المختلفة المتوفرة لاستثمار هذا المورد تجاريًا لكي تغطي نفقات الاستثمار، ولكنها لم تُفلح، وكان من بينها خيار بيع الغاز لمحطات توليد الطاقة (الإسرائيلية) الحكومية والخاصة، وتصدير الغاز إلى مصر ومن ثم إلى الأسواق العالمية، ولكن كانت الصدمة فقد أرادت (إسرائيل) أن تتفاوض على عقد تدفع بموجبه دولارين فقط لكل قدم مكعب وليس 5 إلى 7 دولارات كما هو سعره في السوق، وبحسب شركة اتحاد المقاولين فإن التدبير الأنسب هو نقل الغاز بالأنابيب إلى العريش في مصر حيث توجد بالفعل محطتان للغاز الطبيعي المسال تملكهما شركة الغاز البريطانية وشركة أجيب الإيطالية وشركة يونيون فينوسا الإسبانية، لكن حتى وإن وافق مشترٍ على توقيع عقد، فسيظل يتعين على المطورين الحصول على موافقة أمنية وسياسية من الكيان الصهيوني الغاصب من أجل تصدير الغاز، وهو ما رفضته الحكومات (الإسرائيلية) المتعاقبة منذ العام 2000م، وبذلك يفرض الكيان الصهيوني الغاصب على المطورين خيارين لا ثالث لهما يرقيان إلى درجة الابتزاز: فإمّا يوافقون على بيع الغاز له بأقل من سعر السوق أو لا يبيعونه أبدًا.

ظل الكيان الصهيوني الغاصب لغاية العام 2009 يعد حقلي الغاز قبالة غزة أساسيين لضمان أمن الطاقة فيه رغم أنها اكتشفت حقول غاز يام تيثيس بالتزامن تقريبًا مع اكتشاف حقلي غزة، وذلك لأن حقول يام تيثيس كانت تقترب من النضوب، ولكنه في حال تطوير الحقول النفطية التي يسيطر عليها سيتحول إلى مُصدِّر للغاز، وهذا يعني بأنه يملك ما يكفيه من الغاز وليس بحاجة لأنْ يطمع في حقلي غزة، فالتفسير الوحيد إذن هو أن الكيان الغاصب ماض في الحيلولة دون تطوير حقلي الغاز في غزة كجزءٍ من الحصار الذي يفرضه على القطاع، ولكن الجانب الأخطر من ذلك هو أنه إذا ما أثبت بأن الكيان الصهيوني الغاصب عاكف على استخراج احتياطيات النفط بصورة غير قانونية من أراضي الضفة الغربية (في مخالفة للقانون الإنساني الدولي) .

اعتمد الكيان الصهيوني الغاصب والأردن على واردات الغاز المصرية، ولكن منذ 2011-2012 لم يعد ذلك ممكناً بسبب قضايا داخلية في قطاع الطاقة المصري وزيادة عدم الاستقرار في شبه جزيرة سيناء، وهي المعبر الرئيسي لخط أنابيب الغاز باتجاه الكيان الغاصب والأردن، ومع انخفاض الواردات المصرية بدأ الكيان الغاصب والأردن يبحثان عن مصادر بديلة لإمدادات الغاز حيث اكتشف حينها ائتلاف شركات (إسرائيلية) وأمريكية عاملة في مجال الطاقة في العام 2009 حقل تمار الغازي على بعد 80 كيلومترًا تقريبًا من ساحل حيفا، ويحوي 10 تريليون قدم مكعب من الغاز، ونظرًا للخطر المحدق بأمن الطاقة (الإسرائيلي) سارعَ الائتلاف إلى استخراج الغاز في عام 2013، وبعد اكتشاف حقل تمار بعام اكتشف الائتلاف حقل ليفياثان الغازي الذي يحوي 20 تريليون قدم مكعب من الغاز، وتحول الكيان الغاصب في غضون بضع سنوات من مستورد إقليمي للغاز إلى دولة قادرة على تصديره، وأصبح الأردن أول دولة تلتزم بشراء الغاز(الإسرائيلي)، ووقعت مذكرة تفاهم في 2014، وفي العام ذاته أُبرمت اتفاقات لبيع الغاز من حقل تمار لشركة برومين الأردن وشركة البوتاس العربية، وانطوت مذكرة التفاهم التي وقعتها الحكومة الأردنية على التزام الأردن بشراء الغاز (الإسرائيلي) لمدة 15عامًا، وفي مطلع 2017 بدأ الغاز في التدفق من الكيان الصهيوني الغاصب إلى شركة البرومين وشركة البوتاس العربية الأردنيتين، ورغم اكتشاف حقل زُهر

الغازي العملاق في 2016 والذي أحيا آمال مصر في استئناف دورها كمورد للغاز في المنطقة، ثبَّت الأردن مذكرة التفاهم المبرمة مع الكيان الغاصب في أيلول 2016 متأثرًا بضغوط خارجية وضاربًا بعرض الحائط الاعتراضات البرلمانية والاحتجاجات الشعبية.

إن كلفة فاتورة الطاقة المستهلكة في الأراضي الفلسطينية المحتلة هي كلفة باهظة، حيث تعد تكاليف المشتقات النفطية والكهرباء من أكبر نفقات السلطة الفلسطينية (98% من كهرباء الضفة الغربية تأتي من الكيان الصهيوني الغاصب)، وكان الوضع مشابهًا في غزة قبل أن تشيّد شركة اتحاد المقاولين محطة توليد الكهرباء.

تستخدم شركة غزة لتوليد الكهرباء (الشركة الوحيدة من نوعها في القطاع) الوقودَ السائل من السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، ولسد النقص تشتري غزة الكهرباء من شركة الكهرباء (الإسرائيلية) ومن الشبكة الكهربائية المصرية، وظل القطاع يعاني نقصًا في الكهرباء منذ فرض الحصار عليه، وكانت هذه الشركة الوحيدة من نوعها في قطاع غزة هدفاً للقصف من قبل قوات الاحتلال في كل اجتياح كوسيلة ضغط عليه.

يسعى الكيان الصهيوني الغاصب من خلال هذه الممارسات الضاغطة فيما يخص قطاع الطاقة سواء في فلسطين المحتلة أم المنطقة كاملة إلى دفع السلطة في فلسطين وفي الدول المجاورة للقبول بفكرة السلام الاقتصادي المبني على فكرة التكامل الاقتصادي بأن يتحول الكيان الصهيوني الغاصب إلى فاعل اقتصادي رئيسي في المنطقة ومصدر مهم للنفط والغاز ومورد قريب وسلس وتعميم الاتفاقيات الشبيهة بالاتفاقيات مع الأردن ومصر ومع السلطة الفلسطينية، وجعلها اتفاقيات تأخذ صفة الطبيعية في إطار التطبيع الذي يسعى إليه، وهذا يفرض العديد من المخاطر السيادية و الوطنية والإقليمية، وأهم هذه المخاطر هو أن أمن الطاقة الفلسطيني مرهون بحسن نية الكيان الغاصب فباستطاعته أن يوقف إمدادات الطاقة عن المستهلك الفلسطيني (قامت سلطات الاحتلال بتدمير شركة توليد الكهرباء الوحيدة في غزة عام2006، وفي عام 2014)، ومن جهة ثانية إن هذا النهج يضفي الشرعية على الاحتلال (الإسرائيلي)، ومن جهة ثالثة فإن تبادل الطاقة والتجارة سعيًا لتحقيق السلام الاقتصادي في غياب أي أُفق سياسي من شأنه ترسيخ الخلل في توازن القوى بين السلطة الفلسطينية الشرعية وسلطات الاحتلال، ومن جهة رابعة فإن تحويل الصراع من أجل التحرر الكامل للأراضي الفلسطينية والشعب الفلسطيني لصراع من أجل تحسين (نوعية الحياة) فقط بالنسبة للفلسطينيين يحيل القضية الفلسطينية عن مسارها الصحيح، وفي ظل هذا الوضع الغير طبيعي والذي يفرض ذاته بقوة لابد من اتخاذ إجراءات ضرورية من قبل الشعب الفلسطيني تتمثل بما يلي:

1- يجب على المفاوضين الفلسطينيين المشاركين في صفقات الغاز المستقبلية إنشاء آليات قانونية تسمح بدخول طرف ثالث في اتفاقات التوريد.
2- تأطير مفاهيم التنمية الاقتصادية ضمن الهدف الأساسي وهو تحرير فلسطين.
3- استخدام المفاوضات الاقتصادية كوسيلة لمساءلة الكيان الصهيوني الغاصب وليس كوسيلة للإذعان للتبعية القسرية.

4- يجب توظيف صفةَ الدولة غير العضو المراقبة التي اكتسبتها فلسطين في الأمم المتحدة من أجل الضغط في المحافل القانونية الدولية مثل المحكمة الجنائية الدولية لحمل الكيان الصهيوني الغاصب على الوفاء بمسؤوليته كقوة محتلة بموجب القانون الدولي والذي ينص على مسؤولية حماية سُبل عيش السكان المتواجدين ضمن نطاق سيطرته.
5- تطبيق قانون البحار واتفاقية جنيف فيما يخص حقوق الشعب الفلسطيني باستثمار مياهه الإقليمية.
6- قد ينتفع الفلسطينيون من عناصر معينة في السلام الاقتصادي في المدى القصير من خلال تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية، ولكن لا يمكن أن يكون على حساب حالة لامحدودة من التبعية والسيادة المنقوصة، لذا يجب العمل على مواجهة أي احتمالات لفرض تكامل اقتصادي قسري وأية محاولة (إسرائيلية) لفرض واقع دولة الأبرتهايد الواحدة وذلك من خلال المطالبة بتطبيق الحقوق والمساواة.